

سلطات الاجرام السعودية تخفي ناشطة في سجونها



قالت منظمة العفو الدولية إنه يتعين على السلطات السعودية أن تكشف فوراً عن مصير ومكان مناهل العتيبي، وهي امرأة تبلغ من العمر 30 عاماً تقضي حكماً بالسجن 11 عاماً لدعمها حقوق المرأة، تتعرض للاختفاء القسري منذ حوالي شهرين.

كانت آخر مكالمة هاتفية أجرتها مناهل العتيبي مع عائلتها في 15 ديسمبر/كانون الأول 2024. منذ ذلك الحين، لم تتلقَ عائلتها أي ردٍّ على محاولاتها المتكررة للاتصال بسلطات السجن وهيئة حقوق الإنسان السعودية لطلب معلومات عنها. يرقى رفض السلطات الكشف عن مكان مناهل العتيبي إلى الاختفاء القسري، وهو جريمة بموجب القانون الدولي.

وقالت بيسان فقيه، مسؤولة حملات معنية بالشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية: "تصاعدت المخاوف على سلامة مناهل بسرعة خلال الشهرين الماضيين. ويجب على السلطات السعودية أن تكشف فوراً عن مكان مناهل العتيبي، وأن تسمح لها بالاتصال بعائلتها دون قيد، وأن تلغي إدانتها الجائرة".

وأضافت "تزعّم السلطات السعودية أنها أحرزت تقدّمًا في مجال حقوق المرأة، لكنها تستمر في ممارسة الاحتجاز التعسفي ضد نساء مثل مناهل العتيبي لمجرد نشرهن منشورات داعمة لحقوق المرأة وارتداء ملابس من اختيارهن".

وتابعت "هذا النفاق يثير العجب -ليس فقط من جانب الحكومة السعودية، ولكن أيضًا من قبل المجتمع الدولي والشخصيات العامة التي تروج لرواية الإصلاح في المملكة، بينما تتجاهل النساء اللواتي يقبعن خلف القضبان لتجرّهن" على المطالبة بحقوقهن".

حُكّم على مناهل العتيبي، بالسجن لمدة 11 عامًا في جلسة سرية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة مكافحة الإرهاب سيئة السمعة في السعودية، في 9 يناير/كانون الثاني 2024.

وتتعلق التّهم الموجهة إليها بدعوته على وسائل التواصل الاجتماعي إلى وضع حدٍ لنظام ولاية الرجل في السعودية، ونشر مقاطع فيديو لنفسها وهي ترتدي "ملابس غير محتشمة"، و"الخروج إلى الأسواق دون لبس العباءة".

وكانت السلطات السعودية قد أخفت قسرًا مناهل العتيبي لمدة خمسة أشهر، بين 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 و14 أبريل/نيسان 2024. كما سبق أن احتُجزت بمعزل عن العالم الخارجي لمدة شهر واحد في أغسطس/آب 2024، تعرضت خلاله للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وعندما تمكنت أخيرًا من الاتصال بأفراد عائلتها مرة أخرى، علموا أنها تعرضت للضرب من قبل سجينات أخريات وحراس السجن، وأبلغتهم أيضًا أنها وُضعت في الحبس الانفرادي.

ونظرًا لسوء معاملة السلطات السابقة لمناهل العتيبي، هناك مخاوف جدية على عافيتها وسلامتها البدنية. وقالت شقيقتها، فوزية العتيبي: "عائلتي تعيش مأساة حقيقة. إننا مرعوبون جدًا مما يحدث مع مناهل. لقد أخبرتنا مناهل بتعرضها للتعذيب والتحرش والحبس الانفرادي لأشهر وسوء المعاملة والإهمال الطبي، وأخبرتنا أن هذا يحدث غالبًا في فترات انقطاع اتصالها عن العالم الخارجي".

وتابعت "كل مرة يقطع التواصل بيننا وبين مناهل، العائلة جميعها تصاب بالهلع خشية أن يحدث لها مكروه. نتّصل بالجميع ونطلب التدخل والمساعدة من هنا وهناك، ولكن، مع الأسف، لا أحد يعيرنا أي اهتمام من الجهات الحكومية داخل البلاد".

تم تشخيص مناهل العتيبي بمرض التصلب اللويحي، وهو اضطراب عصبي مزمن، قالت عائلتها إنه أصابها بعدما شهدت حادثة اعتقال شقيقتها الكبرى مريم العتيبي.

واحتُجزت مريم العتيبي، وهي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان وناشطة ضد نظام ولاية الرجل، في 2017 لمدة 104 أيام بسبب نشاطها في مجال حقوق المرأة، وتخضع حاليًا لحظر السفر، إلى جانب القيود المفروضة على ممارستها لحقها في حرية التعبير.

وأضافت فوزية العتيبي، شقيقة مناهل: "اعتقال شقيقتي الكبرى مريم العتيبي تسبب بترويع جميع أفراد عائلتي. لقد كنا نعيش في رعب دائم ونراقب حملات تخويننا وتشويه سمعتنا الذي قادت بها الحسابات الحكومية علينا بالتويتر. بقيت مناهل طريحة الفراش وفي وضع صحي سيء وفي تدهور سريع لصحتها.

"منذ اعتقال مناهل عادت مضاعفات مرضها أشد من السابق أثناء فترة حبسها خصوصًا مع تعرضها المستمر للإهمال الطبي والتعذيب الذي دهور صحتها".

وتواجه شقيقتها فوزية العتيبي تهمًا مُثابرة، لكنها فرّت من السعودية خوفًا من الاعتقال بعد استدعائها للاستجواب في 2022.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية كيف كثفت السلطات السعودية حملتها القمعية على حرية التعبير على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث أدانت المحاكم السعودية وأصدرت أحكامًا بالسجن المطوّل ضد عشرات الأفراد بسبب تعبيرهم عن رأيهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ويشمل هؤلاء:

عبد الرحمن السدحان، محكوم عليه بالسجن لمدة 20 عامًا بسبب نشره تغريدات ساخرة.

محمد الغامدي، حُكم عليه بعقوبة الإعدام سابقًا، لكنه يقضي الآن عقوبة مدتها 30 عامًا في السجن بسبب تغريدات تنتقد السلطات.

نورة القحطاني، ناشطة في مجال حقوق المرأة حُكم عليها بالسجن لمدة 45 عامًا.

واختتمت بيسان فقيه حديثها بالقول: "يتعين على السلطات السعودية الإفراج فورًا ودون قيد أو شرط عن مناهل العتيبي وجميع المحتجزين قسريًا والمدانين ظلمًا لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية. وإلى

حين الإفراج عن مناهل العتيبي، يجب على السلطات الكشف عن مكانها وضمان سلامتها وعافيتها وحصولها على الرعاية الصحية الكافية“.